

Distr.: General

17 December 1998

Arabic

Original: English

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والخمسون  
الوثائق الرسمية



اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أبيليان ..... (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

## المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

## افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١١٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نضقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/53/23)

١ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من رئيس الجمعية العامة يحيل بها، لأغراض اتخاذ الإجراء المناسب، رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك وتضمن طلبا للاستثناء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق (A/C.5/53/23).

٢ - السيد شليسينغر (النمسا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، فقال إن الاتحاد الأوروبي قد انضم إلى توافق الآراء المتعلق بطلبي غينيا - بيساو وجورجيا استثناءهما مؤقتا من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، رغم أنه قد أعرب عن أسفه لأن القرار قد اتخذ دون أن يجري النظر فيه على نحو واف وأوضح أن هذا القرار ينبغي ألا يشكل سابقة إجرائية أو موضوعية. ولقد استطاع الاتحاد الأوروبي تأييد القرار لأنه اتخذ على أساس عدم الإخلال بالمادة ١٩ من الميثاق أو المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي مرارا رغبته في إضفاء طابع صارم على قواعد تطبيق المادة ١٩ من الميثاق لكفالة التطبيق الملائم للتدبير المشط للتأخر في دفع الاشتراكات الذي توخاه الأعضاء المؤسسون. وهذا هو أحد العناصر الرئيسية الأربعة لمقترحات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحسين الحالة المالية للمنظمة. والمادة ١٩ هي الآلية الوحيدة المتاحة حاليا لمجازاة الدول التي لا تسدد ما عليها في حينه.

٣ - وأضاف أن المادة ١٩ بها حكم يعفي الدول التي لا تستطيع الدفع، وقد استعرضت لجنة الاشتراكات النواحي الإجرائية للنظر في طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩. ولن يستطيع الاتحاد الأوروبي تأييد أي استثناءات إضافية بموجب المادة ١٩ ما لم يُنظر على نحو واف في تقرير لجنة الاشتراكات، الأمر الذي نصت عليه المادة ١٦٠ من النظام الداخلي. وعندما تشرع اللجنة في النظر في تقرير لجنة الاشتراكات يكون قد حان الوقت المناسب للنظر في تلك المسألة.

٤ - السيد زانغ وانهاي (الصين): قال إن وفد بلده ينظر بعين التعاطف إلى الصعوبات التي تمر بها البوسنة والهرسك حاليا. وقد اتخذت اللجنة فعلا قراراتين بالموافقة على طلبي الاستثناء المقدمين من غينيا - بيساو وجورجيا وأيد وفد بلده هذين القرارين. وبالنظر إلى أنه ينبغي أن تعامل جميع البلدان التي تعاني صعوبات اقتصادية معاملة متساوية، فإن على اللجنة أن توافق على طلب البوسنة والهرسك. كما أن الإجراء المتبع في معالجة هذه المسائل يحتاج فعلا إلى تحسين.

٥ - السيدة توبيتش (البوسنة والهرسك): قالت إن البوسنة والهرسك لا تزال تعاني نتائج صراع مميت أودى بحياة أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص ودمر البنيان الاجتماعي للبلد. ولا بد من أن تكون الأولوية لدى البوسنة والهرسك، في ظل حالة الخراب التي تعيشها، إعادة الحياة في البلد إلى طبيعتها، علما بأنها تتحمل عبئا إضافيا يتمثل في ديون تزيد على ١٠ ملايين دولار مقدمة من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها سيقدر كثيرا تفهم اللجنة للمسائل المالية والسياسية المعقدة. وتعتبر البوسنة والهرسك سداد ديون المنظمات الدولية في مقدمة أولوياتها، وستبذل قصارى جهودها لحل تلك المسألة.

- ٦ - السيد سيال (باكستان): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الصين. وقال إنه ينبغي للجنة، بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تمر بها البوسنة والهرسك، أن تستثنيها مؤقتاً من تطبيق المادة ١٩.
- ٧ - السيد يوسف (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعرب عن تأييد وفده للموقف الذي أبداه ممثلاً الصين وباكستان. وقال إن اللجنة - عندما قررت استثناء غينيا - بيساو وجورجيا - قد أوجدت سابقة. بل لقد فتحت اللجنة على نفسها باب الاستثناءات ولا يمكن الآن رفض طلب البوسنة والهرسك. واقترح تعليق الجلسة لفترة قصيرة لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات غير رسمية.
- ٨ - السيد مدينه (المغرب): قال إن وفد بلده يؤيد طلب البوسنة والهرسك.
- ٩ - السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): قال إن الجمعية العامة قد فتحت على نفسها باب الاستثناءات ويمكنها - يقينا - أن تغلقه. ونظراً إلى أن من المحتمل أن يقدم المزيد من طلبات الاستثناء، فإنه ينبغي للجنة أن ترجئ نظرها في هذا البند حتى وقت لاحق وأن تنظر في جميع الطلبات في وقت واحد.
- ١٠ - الرئيس: قال إن الرسائل التي تحتوي على الطلبات ترد إلى اللجنة مباشرة من الجمعية العامة وليس عن طريق لجنة الاشتراكات. وأضاف أنه لا يعلم عدد الطلبات الإضافية التي قد ترد.
- ١١ - السيد عبد الله (اليمن): أعرب عن اتفاقه مع ممثل الصين على أنه ينبغي أن تعامل جميع الدول معاملة متساوية. وقال إنه ينبغي للجنة، بالتالي، أن تستجيب لطلب البوسنة والهرسك؛ ولن يشكل هذا الإجراء سابقة. وأعرب عن تأييد وفد بلده للاقتراح الذي قدمه للتو ممثل أوغندا.
- ١٢ - السيدة دينيتش (كرواتيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد طلب البوسنة والهرسك. وأضافت أن اللجنة الخامسة هي أفضل مكان لمعالجة المسألة العامة المتمثلة في طلبات الاستثناء.
- ١٣ - السيد واتانابي (اليابان): أعرب عن تعاطف وفد بلده مع البوسنة والهرسك في الظروف الصعبة التي تمر بها. وقال إن وفد بلده يؤيد، هو الآخر، الاقتراح الأوغندي الداعي إلى أن تعالج جميع الطلبات معاً.
- ١٤ - السيد دمير (تركيا): أعرب عن تأييده لطلب البوسنة والهرسك.
- ١٥ - السيد سيال (باكستان): قال إن وفد بلده يتفق مع ممثل الصين على ضرورة المعاملة المتساوية ويؤيد الطلب. بيد أنه سيكون من الأفضل للجنة أن تتناول هذه الطلبات على وجه السرعة حال ورودها.
- ١٦ - السيد شليسينغر (النمسا): قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الاقتراح الأوغندي.
- ١٧ - السيد أهونونو (كوت ديفوار): قال إن اللجنة لم تتع الإجراء المعتاد عندما وافقت على طلبي الاستثناء المقدمين من غينيا - بيساو وجورجيا؛ فقد أذعن الرئيس - بدلاً من ذلك - لرغبات الأعضاء. ورغم أن وفد بلده يتعاطف مع البوسنة والهرسك، فإنه يرى أنه ينبغي اتباع الإجراء المعتاد في جميع الحالات.

١٨ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إنه لا ينبغي للجنة أن تتبع نهجا انتقائيا إزاء طلبات الاستثناء. وعندما وافقت اللجنة على طلبي غينيا - بيساو وجورجيا، أكد وفد بلدها ضرورة إنشاء آلية تتيح معاملة تلك الطلبات على قدم المساواة. وليس ثمة مبرر لمعاملة طلب البوسنة والهرسك معاملة مختلفة عن الطلبين السابقين؛ ولذا ينبغي الموافقة عليه. كما ينبغي النظر في كامل مسألة الاستثناءات على نحو متعمق في إطار البند ١٨.

١٩ - السيد درويش (مصر): قال إن وفد بلده يؤيد التعليقات التي أبدتها ممثل الصين بشأن ضرورة المعاملة المتساوية. وأضاف أن على اللجنة أن تختار - من الاقتراحات الإجرائية الثلاثة التي جرى تقديمها - الاقتراح الذي قدمه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة وأن تجري مشاورات غير رسمية بشأن المسألة.

٢٠ - السيد عبدالله (البحرين): أعرب عن تأييده للطلب المقدم من البوسنة والهرسك.

٢١ - السيد زانغ وانهاي (الصين): قال إن وفد بلده يؤيد التعليقات التي أبدتها ممثل مصر للتو.

٢٢ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن على اللجنة أن توافق على طلب البوسنة والهرسك كما وافقت على طلبي غينيا - بيساو وجورجيا. ولعلها تعود إلى تناول المسألة عند نظرها في تقرير لجنة الاشتراكات.

٢٣ - السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): قال - في معرض إيضاحه للملاحظات التي أبدتها من قبل - إنه نظرا إلى أن من المتوقع أن يرد قريبا طلب آخر للاستثناء من المادة ١٩ من الميثاق، وهو طلب الكونغو، فقد توفر للجنة الوقت بأن تنظر في الطلبين معا. وفي حين أن وفد بلده لم يقترح قط أن يجري النظر في جدول الأنصبة المقررة باعتباره مجموعة عناصر متكاملة، فإن اللجنة ليست ملزمة بمنح الاستثناء لدولة طلبته لمجرد أنها منحت من قبل لدولة أخرى. وينبغي النظر في كل حالة على أساس جوانبها الموضوعية.

٢٤ - السيد مدينه (المغرب): قال إنه لا داعي لأن ترجى اللجنة قرارها، حيث لم يبد أحد اعتراضا على الطلب المقدم من البوسنة والهرسك.

٢٥ - الرئيس: قال إن هناك آراء متعارضة بشأن المسألة وهناك ثلاثة خيارات يمكن السير فيها. فيمكن للجنة أن تتناول المسألة مرة أخرى في وقت لاحق من الدورة في سياق نظرها الموضوعي في البند المتعلق بجدول الأنصبة المقررة؛ أو أن تنتظر الطلب الرسمي من الكونغو وتنتظر في الطلبين معا؛ أو - أخيرا - أن تبت في المسألة في هذه الجلسة. وقال إنه ينتظر من اللجنة أن تبين له أفضل هذه الخيارات.

٢٦ - السيد سيال (باكستان): قال إنه يلاحظ أنه لم تثر أية اعتراضات موضوعية على طلب البوسنة والهرسك. ولذا فقد أعرب عن تأييده لاقتراح ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن تعلق الجلسة لفترة وجيزة لإتاحة الفرصة للتوصل إلى قرار في مشاورات غير رسمية.

٢٧ - السيد أهونو (كوت ديفوار): أعرب عن تأييده لاقتراح ممثل أوغندا أن ينظر في الطلبين معا.

٢٨ - السيد درويش (مصر): قال إنه قد يكون من المفيد التعرف على آراء ممثلة البوسنة والهرسك بشأن هذه المسألة.

٢٩ - السيدة توبيتش (البوسنة والهرسك): قالت إنه على الرغم من أن حكومة بلدها تضع هذه المسألة على رأس أولوياتها، فإن وفد بلدها نزولا منه على رغبة الأعضاء، لا مانع لديه من العودة إلى البند بعد يوم أو يومين، عندما تكون اللجنة قد تلقت طلب الكونغو.

٣٠ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة راغبة في إرجاء النظر في الطلب المقدم من البوسنة والهرسك حتى وقت لاحق من هذا الأسبوع، عندما يكون الطلب المقدم من الكونغو قد ورد.

٣١ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/53/6) (البرامج 1 و 2 و 3 و 5 و 6 و 7 و 8 و 13/Rev.1 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 20 و 23 و Corr.1 و 24 و Corr.1 و 26 و 27 و 28) و A/53/16 و A/53/90 و A/53/122 و Add.1 و A/53/133 و A/53/134)

٣٢ - السيد أتيانتو (إندونيسيا): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فنوه بروح التوفيق والإرادة السياسية التي مكنت لجنة البرنامج والتنسيق من وضع توصيات بشأن جميع المسائل التي نظرت فيها.

٣٣ - ورحب على وجه الخصوص بالتوصية الداعية إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المسؤول عن التخطيط والبرمجة والتنسيق. كما رحب بالتوصية الداعية إلى مواصلة تحديد الأولويات في الخطة المتوسطة الأجل للاهتمام بها في تخصيص الموارد في الميزانيات البرنامجية اللاحقة. وقال إنه متى حددت الجمعية العامة هذه الأولويات، فإنه لا يجوز تغييرها ما لم تقرر الجمعية العامة ذلك.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم، قال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين توافقان على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من الجزء الثاني من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/53/16).

٣٥ - ولكن فيما يتصل بدور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، فقد أعرب عن أسف مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن المبادئ التوجيهية لمكتب خدمات المراقبة الداخلية المتعلقة برصد البرامج وتقييمها لا تتماشى مع الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج. فضلا عن ذلك، كان ينبغي تقديم المبادئ التوجيهية إلى لجنة البرنامج والتنسيق للنظر فيها والموافقة عليها قبل تعميمها على مديري البرامج.

٣٦ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظان تأخر تقديم تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/53/122 و Add.1). فضلا عن ذلك، كان ينبغي أن يتضمن التقريران تحليلا أفضل لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل ذات الصلة، بدلا من الاعتماد بشكل مكثف جدا على الإحصاءات والنسب المئوية. ومن دواعي القلق أيضا انخفاض معدل تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة، وهي مسألة تحتاج إلى معالجة جدية.

٣٧ - وقال إن مجموعة ال ٧٧ والصين تلاحظان مع القلق العدد الضخم للنواتج التي أنهيت في إطار البرامج الفرعية التي تُعامل على أنها مجالات أولوية متقدمة. ولم يبين تقرير الأمين العام السبب في عدم توزيع الموارد التي كانت مخصصة لتلك النواتج توزيعاً يكفل زيادة معدل التنفيذ. ولذا يجب استكشاف سبل سليمة ويمكن التنبؤ بها لتمويل تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة، التي تشكل مجالات أولوية في الخطة المتوسطة الأجل.

٣٨ - وأضاف أن من المسائل الأخرى التي تثير قلقاً بالغاً إنهاء نواتج بسبب انخفاض الموارد التي طلبتها الجمعية العامة، رغم قرار الجمعية ألا تؤثر الوفورات المقترحة على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المقررة. كما تلاحظ مجموعة ال ٧٧ والصين مع القلق أنه جرى تمويل بعض الأنشطة الخارجة عن الميزانية من الميزانية العادية.

٣٩ - وقال إن معدل الشغور العالي جدا الذي يصل في بعض الحالات إلى ٤٠ في المائة، قد أسهم أيضا في إنهاء برامج وأنشطة، ولا سيما في اللجان الإقليمية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتؤمن مجموعة ال ٧٧ والصين بأن معدل الشغور لا ينبغي استخدامه لتحقيق وفورات في الميزانية وأن قرار الجمعية العامة ألا يتجاوز معدل الشغور ٦,٤ في المائة ينبغي احترامه احتراماً كاملاً.

٤٠ - وأوضح أن من دواعي القلق الأخرى لدى مجموعة ال ٧٧ والصين الملاحظة الواردة في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام (A/53/122) ومؤداها أن الجهود الجارية الرامية إلى الأخذ بمفهوم إعداد الميزانيات على أساس النتائج تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وترى المجموعة والصين أن هذا الموقف هو محاولة للحكم سلفاً على نتائج المفاوضات الجارية في الجمعية العامة بشأن الاقتراح.

٤١ - وأنهى كلامه قائلاً إن مجموعة ال ٧٧ والصين تطلبان توضيحاً لما ورد في الفقرة ٢٩-١ من الوثيقة A/52/122/Add.1 ومؤداها أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية، رغم استقلاله العملي، لا يمكنه أن يتفادى التأثير بالحالة المالية غير المستقرة التي تمر بها المنظمة.

٤٢ - السيدة تشين يوي (الصين): قالت إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة لتعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق في التخطيط والبرمجة والتنسيق. وبفضل ما أبداه أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق من استعداد للوصول إلى حل توفيقي، تمكنت اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المهمة التي نظرت فيها. وأعربت عن أملها في أن يبدي أعضاء اللجنة الخامسة نفس الاستعداد عند مناقشتهم للتقرير.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

— — — — —